

## حوار مع رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

### التعريف بالأستاذ/ شريف سامي



الأستاذ/ شريف سامي

تخرج الأستاذ شريف سامي في كلية التجارة جامعة الإسكندرية عام ١٩٨٦ بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف، وحضر عدة برامج ودورات في مجالات الإدارة والتمويل والإستراتيجية بجامعة مصر ومعاهد أعمال في الولايات المتحدة وأوروبا.

بدأ حياته العملية بإحدى كبريات مؤسسات الاستشارات الإدارية في العالم، حيث عمل لثمان سنوات بمكاتبها بالولايات المتحدة ومنطقة الخليج ولبنان، وتدرج في المناصب بالمؤسسة حتى أصبح مدير رئيسي مسئول عن قطاع الخدمات المالية في المنطقة العربية. وبعد عودته إلى مصر شارك في تأسيس شركة تعمل في مجال إعادة الهيكلة واستشارات الاستثمار والتمويل.

### رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

هو رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، المختصة بالإشراف والرقابة على كافة الأنشطة المالية غير المصرفية بمصر. ويتولى بهذه الصفة رئاسة مجلس إدارة معهد الخدمات المالية و وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدون لدى الهيئة.

وهو عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري وعضو مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

انتخب كأول مصري لعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيوسكو) للدورة المنتهية في منتصف عام ٢٠١٦. وأعيد انتخابه لدورة تالية. ويشغل حالياً رئاسة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

يتمتع شريف سامي بخبرة كبيرة في مجالات الاستثمار و سوق المال و الإدارة، وشغل قبل ذلك منصب العضو المنتدب لشركة استثمارات بنك مصر (مصر المالية) والتي تدير مساهمات مباشرة إضافة إلى إدارة صندوقين بالبورصة المصرية.

شغل لفترة طويلة عضوية مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، وكان عضواً بمجلس إدارة بنك القاهرة و شركة صندوق استثمار تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى عضوية مجالس إدارات عدد من الشركات العامة والخاصة في قطاعات التنمية العمرانية والنسيج والمشروعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات والتعدين والتعليم.

وجمعية المحاسبين والمراجعين إذ تسعد بالأستاذ شريف سامي ، وبالتعاون البناء و الدائم بين الهيئة العامة للرقابة المالية و جمعية المحاسبين و المراجعين المصرية ، و تتمنى له التوفيق و النجاح الدائم

## حوار مع رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

### على مشارف عام جديد

إنتهى عام ٢٠١٦ وشهد بالتأكيد العديد من الأحداث الاقتصادية، كانت لها تأثير على مناخ الأعمال ولم يكن الممارسون لمهنة المحاسبة والمراجعة بمعزل عنها. بدأنا في سنتنا هذه تطبيق الإصدار الجديد من معايير المحاسبة المصرية والتي لم يطرأ عليها تغيير منذ عام ٢٠٠٦.

وخلال العام واصلت الهيئة العامة للرقابة المالية بذل جهودها من أجل تطوير منظومة الخدمات المالية غير المصرفية. ففي مجال سوق المال صدرت تعديلات اللائحة التنفيذية للقانون متضمنة إضافة مواد استحدثت السندات المغطاة وكذلك السماح بإصدار سندات تكون غير حاصلة على تصنيف ائتماني. وشملت التعديلات أيضاً إضافة نوع جديد من صناديق الاستثمار الخيرية التي لا توزع أرباح على حملة الوثائق، وتوجه فوائدها إلى أغراض خيرية واجتماعية بهدف إلى توفير وعاء يسمح باستفادة المشروعات والجمعيات الأهلية من عوائد الأموال مع تحقيق شفافية أكبر في كيفية إدارة تلك الأموال من خلال الإفصاحات الدورية للصناديق ونشر قوائمها المالية وإتاحة الفرصة لمن قدموا تلك الأموال من حملة الوثائق من متابعة أداء الصندوق وتحديد أوجه الصرف على الأغراض التي يراها.

وفي مجال التأمين ولدوره الحيوي في الاقتصاد المصري، وما يوفره من الحماية للأفراد والمشروعات ضد المخاطر المختلفة، وفي إطار الجهود التي تبذلها الهيئة لإيجاد قطاع تأميني يتسم بالكفاءة والفعالية والاستقرار ويعمل على حماية حقوق حملة الوثائق فقد تقدمت الهيئة بمشروع قانون لإدراج المنازعات والدعاوي الناشئة عن تطبيق قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ ضمن القوانين التي يشملها اختصاص المحاكم الاقتصادية في قانونها رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٠٨ بما يوفر لحملة وثائق التأمين وكذلك شركات التأمين سرعة البت في النزاعات أو الدعاوي.

كذلك نظمت الهيئة لأول مرة التأمين متناهي الصغر وهو ما يعد خطوة هامة للوصول بخدمات التأمين لشرائح جديدة من المجتمع وإضافة لجهود مصر في مجال تحقيق الشمول المالي. وعرفت التأمين متناهي الصغر بأنه كل خدمة تأمينية تستهدف ذوي الدخل المنخفضة في مجالات تأمين الممتلكات والأشخاص لحمايتهم من أخطار قد يتعرضون لها مقابل سداد أقساط تتناسب مع طبيعة الخطر المؤمن عليه، وذلك في فروع محددة وعلى ألا تزيد قيمة وثيقة التأمين عن مائة ألف جنيه مصري. وأصدرت أيضاً القرارات التي تتيح الإصدار والتوزيع الإلكتروني لبعض وثائق التأمين النمطية من خلال شبكات نظم المعلومات وذلك لأول مرة في مصر. وتتضمن وثائق التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع ( والمعروفة باسم

## حوار مع رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

السيارات إجباري) ووثائق تأمين السفر وكذلك ووثائق التأمين المؤقت على الحياة التي لا تتطلب كشف طبي.

وطرحت الهيئة مشروع قانون جديد «للتأجير التمويلي والتخصيم» للحوار المجتمعي بشأنه مع المؤسسات المالية ومنظمات الأعمال ومراقبي الحسابات وخبراء الضرائب. وجاء إعداد القانون الجديد بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على إصدار أول قانون للتأجير التمويلي في مصر وفي ضوء ما شهده نشاط التخصيم من نمو على مدى السنوات الماضية، ولا تنظمه حالياً إلا ضوابط صادرة عن الهيئة. وذلك بهدف تطوير نشاطين هامين في مجال الخدمات المالية غير المصرفية في إطار تنمية مختلف أنشطة التمويل بما يساهم في دفع النشاط الاقتصادي ورفع معدلات التنمية. ومن أهم المستجدات الواردة بمشروع القانون فيما يخص نشاط التأجير التمويلي إمكانية تمويل بعض الأصول لأغراض استهلاكية في ضوء شروط يحددها مجلس إدارة الهيئة، واستبعاد النص القائم بالقانون الحالي المنظم للمعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي والتي لا تتفق مع معايير المحاسبة عالمياً.

وحرصت الهيئة خلال هذا العام على صياغة اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة والتشاور بشأنه مع مختلف الجهات. ويتوقع أن تنظيم الضمانات المنقولة واستحداث سجل الكتروني لقيد الحقوق المنقولة لأول مرة في مصر سيمثل نقلة نوعية في تخفيض مخاطر التمويل والإقراض وزيادة الثقة لدى المؤسسات المالية من بنوك وشركات تأجير تمويلي والجهات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر. حيث أن قيد الحقوق المضمونة بأموال منقولة مثل الآلات والبضائع وغيرها وإعطاء هذه الحقوق الأولوية على باقي الضمانات الأخرى، يأتي بديلاً عن نقل حيازة تلك الأصول لجهة التمويل لاستخدامها كضمان. وهو ما يصب في مصلحة الشركات الصغيرة والمتوسطة

وتطلب النهوض بمنظومة التمويل جهوداً كبيرة لتنمية مهارات العاملين في الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة النشاط. كما عقدت أكثر من ورشة عمل لمراقبي الحسابات للتعرف على ضوابط إعداد القوائم المالية لتلك الجهات. وتشير إحصاءات الهيئة أن قيمة أرصدة التمويل متناهي الصغر بنهاية شهر سبتمبر الماضي بلغت ٤,٣ مليار جنيه ويقدر عدد المستفيدين من التمويل بـ ١,٩ مليون مواطن في جميع محافظات الجمهورية. وتعددت التراخيص الصادرة عن الهيئة لممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر الـ ٧٤٠ جمعية ومؤسسة أهلية إضافة إلى ثلاثة شركات تتعامل مع عملائها من خلال ١٤٠٠ مقر وفرع في جميع أنحاء البلاد.

## حوار مع رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

وفي المجال العقاري أقر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لأول مرة ضوابط قيد شركات التقييم العقاري بسجلات الهيئة، والتي تتطلب أن تكون شركة مساهمة مصرية وان يتضمن مجال عملها مزاولة نشاط التقييم العقاري وعلى ألا تتعارض أي أنشطة أخرى للشركة مع نشاط التقييم العقاري. كما نصت الضوابط أن يتضمن مجلس إدارة الشركة عضو مصري على الأقل وأن يكون العضو المنتدب من المقيدين بجدول خبراء التقييم العقاري بالهيئة. وتضمنت كذلك أن يتضمن فريق العمل بالشركة خبيرين في التقييم العقاري على الأقل من المقيدين بجدول الهيئة - من ضمنهم العضو المنتدب - على أن يكون أحدهما على الأقل مصري الجنسية.

وفي بداية عام ٢٠١٧ أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية أول معايير مصرية للتقييم المالي للمنشآت، والتي تهدف إلى تحقيق موضوعية التقييمات ودراسات القيمة العادلة بما يعزز من حماية المستثمرين وثقة المؤسسات المالية وغيرهم من المتعاملين في السوق عند تقييم الأوراق المالية لأغراض الطرح والاستحواذ وزيادة رؤوس الأموال ومساهمات صناديق الاستثمار وغيرها من القرارات الاستثمارية والتمويلية.

وعلى المستوى الدولي فازت الهيئة العامة للرقابة المالية بعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو)، لتتغل على مدى العامين القادمين مقعد عن الأسواق الناشئة مما يعد تقديراً لدور الهيئة ولسوق المال في مصر لما حققته محلياً وإقليمياً وزيادة نشاطها دولياً على مدى الأعوام الثلاثة الماضية. ويشار إلى أن منظمة الأيسكو تعد الأهم عالمياً في وضع أسس وقواعد عمل الأسواق المالية والمعايير التي تسعى كل دولة للالتزام بها بهدف ضمان عدالة وشفافية وكفاءة الأسواق وإدارة المخاطر المرتبطة بها. كما تولت مصر ممثلة في الهيئة العامة للرقابة المالية لأول مرة رئاسة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية لهذا العام، والذي استضافت القاهرة اجتماعاته السنوية.

ويحظى التطوير التشريعي والتنظيمي لسوق المال في مصر بتقدير الجهات الدولية وشهد به تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ( Doing Business Report ) الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. حيث تقدمت مصر للعام الثالث على التوالي في مؤشر لتعزيز حماية المستثمرين الأقلية، وذلك بثمانى مراكز هذا العام وبأحد عشر مركزاً العام الماضي. كما كشف تقرير مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٦ - ٢٠١٧ والذي صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في شهر أكتوبر عن تقدم مصر في المؤشر العام بمركز واحد في الترتيب ليصبح الـ ١١٥ إلا أنها تقدمت في مؤشر تنمية سوق المال ٨ مراكز وحصلت على ٣,٤ نقطة بدلاً من ٣,٢.

أتمنى لمصر ولأعضاء الجمعية سنة موفقة وأتطلع لاستمرار التواصل وتلقى النصائح بما يحقق الصالح العام.